اسم المصدر: عكاظ
التاريـــخ: 30-11-2008 رقم العـدد: 15436 رقم الصفحة: 50 مسلسـل: 344 رقم القصاصة: 1

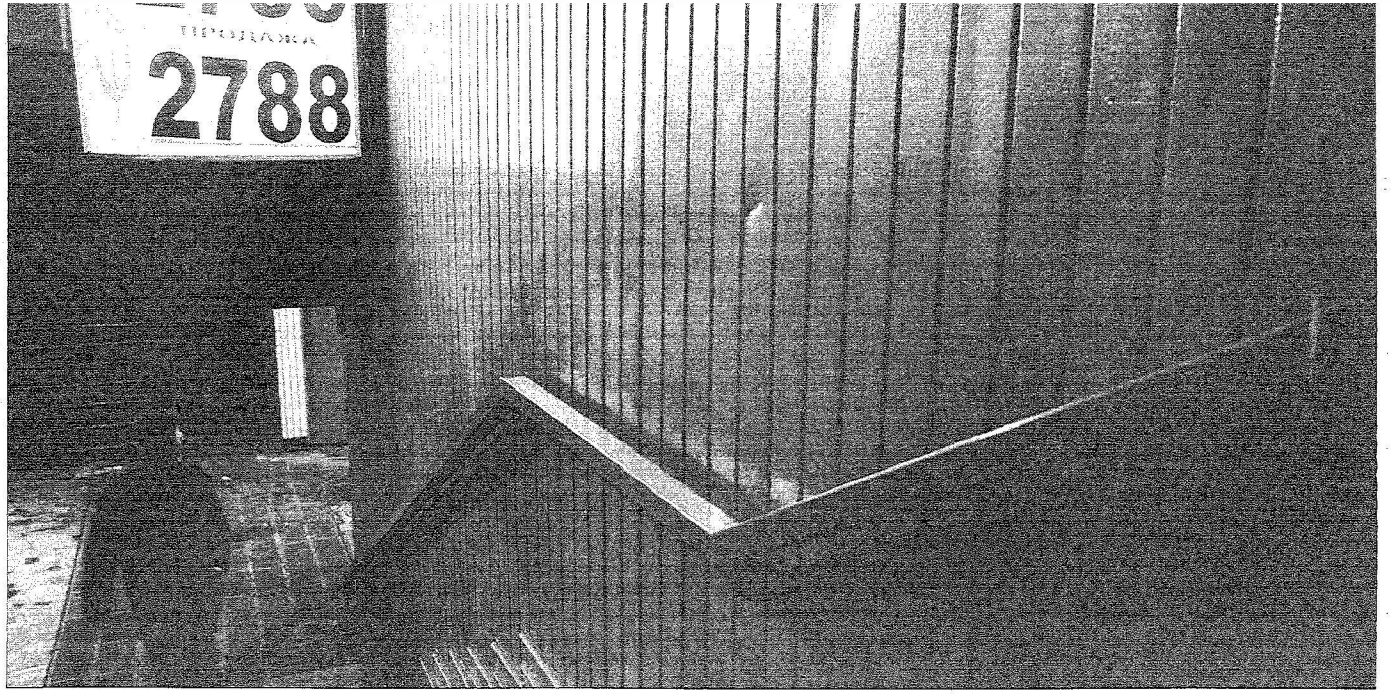


رجل يمر أمام شاشة لأسعار الصرف الروبل في مكتب صرافة في موسكو أمس الأول حيث انخفضت العملة الروسية ثلاث مرات خلال اسبوع رويترز

## الخبراء يشخّصون عبر «عكاظ» الأبعاد الاقتصادية والحلول المقترحة:

# مواجهة الأزمة المالية بمكافحة التضخم وتفعيل الدور الرقابي وتوفير السيولة للمؤسسات المتعثرة

اسم المصدر: عكاظ

التاريخ: 30-11-2008 رقم العدد: 15436 رقم الصفحة: 50 مسلسل: 344 رقم القصاصة: 2

حامد عمر العطاس - جدة

أرجع خبراء اقتصاد وأكاديميون الأزمة المالية العالمية لتراكمات النظام الاقتصادي الرأسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وأسعار الفائدة المنخفضة التي أدت لحدوث اختلالات مالية عالمية أسهمت في إشعال الأزمة، وأكدوا ضرورة مواجهتها بمكافحة التضخم وتفعيل الدور الرقابي للمؤسسات المالية وتوفير السيولة للمؤسسات المتعثرة، مبينين أن هذه الأزمة التي كشفت ضعف القدرة الرأسمالية للمؤسسات المالية أدت لإفلاس كبرى المؤسسات الصناعية وانهيار أسعار صرف العملات الرئيسية أمام الدولار وانكماش معظم اقتصاديات العالم وتدهور أسواق المال العالمية. وطالبوا القمة العربية الاقتصادية المقبلة في الكويت المزمع عقدها في شهر يناير العام المقبل أن تأخذ دورا أكبر في التعامل مع الأزمة بما يعزز تنمية اقتصادياتها.

## تداعيات متسارعة

يقول الدكتور عبدالرحمن إبراهيم الصنيع (استشاري اقتصادي وأستاذ التسويق بكلية إدارة الأعمال بجدة) إن انعقاد قمة زعماء العشرين دولة في العالم في مدينة نيويورك يدل على مدى أبعاد الخطورة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، وبين أن الأبعاد الاقتصادية التي أوجدتها الأزمة المالية على اقتصاديات العالم يمكن إيجاز أهمها في ما يلي:

- إعلان ضعف القدرة الرأسمالية لكثير من المؤسسات المالية المرموقة في الدول الكبرى، على سبيل المثال المؤسسة المالية سيتي جروب تنوي تسريح أكثر من خمسين ألف موظف يعملون لديها حول العالم، ومحاولات حكومات هذه الدول التدخل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه للحد من انهيار مؤسساتها المالية، ومثال على ذلك محاولات الحكومة الأمريكية التدخل لإنقاذ المؤسسة المالية الكبرى ميري لينش، وأيضا محاولات الحكومة البريطانية لإنقاذ كبرى مؤسساتها المالية مثل إتش إس بي بي بنك، ولويد بنك، وبنك سكوتلندا.
- إعلان كبرى المؤسسات الصناعية العالمية عن إفلاسها، لدرجة أن شركة جنرال موتورز تعلن رغبتها ببيع كامل حصتها في شركة سيارات سوزوكي، ومحاولات الحكومة الأمريكية التدخل لضخ مليارات الدولارات لإنقاذ كبرى شركات صناعة السيارات من الانهيار بسبب ارتفاع أسعار المواد الخام وانخفاض الطلب على شراء السيارات مثل جنرال موتورز، فورد، كرايسلر، كما أن الحكومة الألمانية تعتزم مساعدة شركة سيارات أوبل.
- انهيار أسعار صرف العملات الرئيسية أمام الدولار ووصولها إلى مستويات متدنية غير مسبوقة مثل اليورو، الين الياباني، الجنية الإسترليني.
- أعلنت حكومة دولة أيسلندا إعسارها إلا أن البنك الدولي قام بإنقاذها وذلك بتقديم قروض ميسرة لها، وبالمثل ولاية كاليفورنيا التي تعتبر من أغنى الولايات الأمريكية أعلنت إفلاسها وقام البنك الاحتياطي الفدرالي بإنقاذها.
- معظم حكومات الدول المتقدمة صرحت علانية بأنها قد بدأت الدخول في دورة انكماش اقتصادي وآخر هذه الدول هي اليابان.
- التدني المتسارع والمتواصل لأسعار النفط.
- الانخفاض والتدهور المتواصل لكافة أسواق الأوراق المالية في العالم بدون استثناء.

وأضاف أن أهم المشكلات الاقتصادية التي طرأت عن هذه الأزمة المالية يمكن إيجازها في ما يلي:

- توقعات بتراجع معدلات النمو الاقتصادي لغالبية دول العالم.
- ارتفاع معدلات البطالة نظرا لتسريح كبرى المؤسسات المالية والشركات العالمية لأعداد كبيرة من العمال والموظفين، على سبيل المثال فإن نسبة البطالة في الولايات المتحدة بانتهاء شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٨م قد بلغت (٦,٥٪)، والسبب يكمن بأن ثلاثة ملايين عامل وموظف يشتغلون في كبرى شركات السيارات الأمريكية التي تساهم بنسبة ٢٠٪ من إيرادات إجمالي الناتج المحلي الأمريكي، هذا بالإضافة إلى أن كلا من دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا واليابان وأستراليا ونيوزلندا تعاني من ارتفاع معدلات البطالة بنسب تتراوح مابين ٥٪ - ١٢٪، وهذه تعتبر نسبة بطالة عالية تعاني منها دول عظمى.
- ارتفاع معدلات التضخم في معظم دول العالم بسبب انخفاض سعر صرف العملات الرئيسية أمام الدولار الأمريكي مثل اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني.

## آثار مدمرة للاقتصاديات

وأردف الصنيع قائلا: إن تداعيات هذه التطورات نجم عنها آثار جسيمة وربما قد تكون مدمرة لبعض الاقتصاديات مما استدعى الكثير من حكومات العالم أن تنفرد بأخذ التدابير والإجراءات الاحترازية اللازمة لإنقاذ اقتصادياتها، إلا أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات لم تتمكن من كبح جماح التدهور المتواصل لاقتصادياتها، لذلك اضطر قادة حكومات أكبر عشرين اقتصادا في العالم لعقد قمة للوصول إلى حلول تمكنهم من السيطرة على الأوضاع المتردية إلا أن لقاء القمة لم يتوصل إلى اتفاق بالإجماع، بسبب إصرار الولايات المتحدة على استمرار العمل بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، أي عدم تدخل الحكومات في الأسواق إلا في حالات استثنائية وذلك بمنح القروض الميسرة. على أية حال، وكان وزير الخزانة الأمريكي الأسبق الن جرين سبان قد توقع في شهر فبراير ٢٠٠٧م حدوث هذه الأزمة المالية، نظرا لفشل استمراره في خفض أسعار الفائدة بنسب تتراوح مابين ٣٪ - ٥٪ لـ١١ مرة متتالية. وبالتالي فإن انخفاض أسعار الفائدة بنسب متدنية

د. عبدالرحمن الصنيع

**الصنيع: الأزمة هي محصلة تراكمات النظام الاقتصادي الرأسمالي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي**

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 30-11-2008 رقم العـدد: 15436 رقم الصفحة: 50 مسلسـل: 344 رقم القصاصة: 3

أدى إلى تشجيع الإقراض الذي تسبب بإشعال فتيل نار أزمة الرهن العقاري، أما بالنسبة لوجهة نظر اقتصادية أكثر عمقا فإني أرى أن الأزمة المالية العالمية وأبعادها وتداعياتها على الاقتصاد الدولي ما هي إلا محصلة تراكمات النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي تتبناه وتطبقه معظم دول العالم خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث إن هذا النظام لم يطرأ عليه إلا تغيرات طفيفة وتعديلات بسيطة منذ تمت الموافقة عليه بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وذلك في مدينة بريتون وودز - ولاية نيوهاشير الأمريكية بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥م، حيث انبثق عن اتفاقية بريتون وودز إنشاء صندوق البنك الدولي وذلك لتنظيم سعر صرف العملات العالمية مقابل الدولار الأمريكي بدلا من الذهب، وانبثق أيضا البنك الدولي لمساعدة الدول في تنمية اقتصادياتها بعد أن انهارت بسبب الحرب العالمية الثانية، إذا وكما يتضح أن النظام الاقتصادي الذي تبلور وتم تبنيه من خلال اتفاقية بريتون وودز كان الغرض منه هو وضع حلول لمعالجة مشكلات التجارة الدولية التي كانت سائدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية منذ ثلاثة وستين عاما.. ومن هذا المنطلق فإني أرى أن كبار الاستشاريين والخبراء الاقتصاديين ووزراء الاقتصاد ونظرائهم كان من الأحرى والأجدر بهم قبل وأثناء الخوض في تشريعات بنود منظمة التجارة العالمية أن يبدأوا بإجراء تنقيح جذري لاتفاقية بريتون وودز وذلك بإدخال بنود هامة عليها بحيث تواكب تطبيقات بنود منظمة التجارة العالمية وتتماشى مع روح مبادئ النظام العالمي الجديد الذي يتبنى فكرة أن العالم بأسره سيصبح قرية واحدة، وبالفعل بدأت ملامح القرية الصغيرة تبدو واضحة لاسيما من خلال التطورات التي تحدث في مجالات تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات (الجوالات والكومبيوترات).. عند إجراء أو إدخال التعديلات اللازمة لتأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد ياحبذا أن يؤخذ بعين الاعتبار عدم التعصب والتمسك والالتزام بنظام اقتصادي معين لأن بعض أفكار الأنظمة الاقتصادية قد عفا عليها الزمن، ولكن هذا لا يعني أن بعض الأفكار لا يمكن الاستفادة منها، لذلك عند تأسيس النظام الاقتصادي العالمي الجديد لابد من إجراء دراسات مستفيضة من قبل اقتصاديين أكاديميين ومفكرين لكافة الأنظمة الاقتصادية مثل النظام الاقتصاد الرأسمالي، النظام الاقتصادي المخطط، النظام الاقتصادي المختلط، والنظام الاقتصادي الإسلامي، ويجب الاهتمام بتلك الأفكار والأسس والمفاهيم الاقتصادية التي تتماشى مع متطلبات ومعطيات التطورات الاقتصادية العالمية بغض النظر عن النظام الاقتصادي. كما يجدر التنويه هنا أن المنتديات الاقتصادية العالمية التي تعقد سنويا مثل منتدى ديفوس الذي يعقد في سويسرا لابد من التخطيط له مسبقا لاختيار القضايا الاقتصادية التي قد تترتب عليها مشكلات أو أزمات على المستوى الدولي وتسليمها لمجموعة من الاقتصاديين المختصين لمناقشتها ودراستها وإيجاد الحلول المقترحة وتقديمها عند إحدى جلسات المنتدى.

د. منصور الميمان

**الميمان: أسعار الفائدة المنخفضة وراء الاختلالات المالية والأزمة العالمية**

## اختلالات مالية

ويطرح الدكتور منصور عبدالله الميمان (أستاذ الأعمال بالكلية التقنية بجدة) سؤالا: هل الأزمة الاقتصادية العالمية طبيعية أم مفتعلة؟ وقال: هذا سؤال يتبادر ونحن نتابع تطورات الأزمة المالية العالمية، وبالرغم من أن الكثيرين يقارنونها بأزمة الثلاثينات الاقتصادية إلا أن الواقع غير ذلك، فأزمة الثلاثينات هي أزمة فوائض في الإنتاج ونقص في الاستهلاك، بينما تشهد هذه الأزمة ذروة في الاستهلاك سواء في النفط أو القروض يتضح من خلال ارتفاع أسعار النفط والطلبات المتزايدة على القروض. مبينا أن البنوك المركزية لعبت دورا في خلق الأزمة المالية العالمية فأسعار الفائدة المنخفضة بشكل مبالغ فيه لفترة طويلة عالميا، وبالرغم من أنها ساهمت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها ساهمت أيضا بخلق اختلالات مالية قوية، قد تكون هي أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في الأزمة المالية العالمية.

واستطرد قائلا: تتفاوت الآراء حول أسباب الأزمة المالية المفاجئة التي عصفت بالنظام المالي العالمي بحسب اختلاف المرجعيات الفكرية والنظرية، وهذا أمر طبيعي لأن الأزمة الراهنة تمتاز بجملة خصائص وسمات تجعل من الصعب التوصل إلى تفسيرات محددة للأزمة، فما يحدث من تهاو في أسواق المال الدولية يتطلب وقفة حازمة ورؤية واضحة جديدة لمواجهة ذلك، ليس فقط لحماية حقوق واستثمارات الناس بل أيضا لمنع الاقتصاد العالمي من الانزلاق في كساد لا يصب في مصلحة أحد.

وقال من الأدوات أو السياسات النقدية التي يمكن طرحها لمعالجة هذه الأزمة ما يلي:

- تفعيل دور الدولة في الرقابة على المؤسسات المالية والشركات الكبرى، كما ينبغي إنشاء بنى اقتصادية تستند إلى مبادئ انسجام المقاييس المعيارية للمؤسسات الدولية الخاصة بالتأثير والرقابة وإلى المسؤولية المتساوية إزاء اتخاذ القرارات وشفافية نشاط جميع الدول والتوزيع العادل للمخاطرة، إذ أن غياب هذه المعايير قد يؤدي إلى انهيار السوق العالمي مرة أخرى.
- خفض أسعار الفائدة وتقليص حجم الاحتياطيات الإجبارية التي تفرضها البنوك المركزية على البنوك التجارية بهدف تحفيز الاقتراض.
- ضخ مليارات من العملات لتوفير سيولة مالية في الأسواق وذلك لدعم المؤسسات المالية المتعثرة.
- مكافحة التضخم الذي وصل إلى نسب قياسية، وذلك من خلال العمل الجاد على تخفيض أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية والخدمات، وعلى وجه التحديد أسعار الغذاء والمنتجات الاستهلاكية الضرورية وأجور النقل والدواء، إذ أن تخفيض الأسعار تخفيضا ملموسا سوف يساعد كثيرا على رفع مستوى المدخرات، مما سيؤدي بالنتيجة إلى زيادة معدلات السيولة النقدية المستخدمة في الإنفاق التي سيكون لها الأثر الفاعل في تنشيط حركة الطلب الكلي، وبهذا نعيد للاقتصاديات الراكدة عافيتها وحيويتها المطلوبتين.
- العمل على وضع حد لعمليات المضاربة التي فرضت تكاليف ضخمة على الاقتصاد العالمي.
- ضرورة إجراء إصلاحات حقيقية في دور المؤسسات المالية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.
- التشديد على ضرورة تنسيق العمل بين المؤسسات المالية الدولية

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 30-11-2008 رقم العـدد: 15436 رقم الصفحة: 50 مسلسـل: 344 رقم القصاصة: 4

والإقليمية وعلى تفعيل عمل المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي.

وتوقع أن يتعاظم تباطؤ عجلة الاقتصاد في ٢٠٠٩، على وقع انتقال عدوى الأزمة إلى البلدان النامية، وتقلص الأرباح، وزيادة البطالة، وقد تنخفض معدلات التضخم المالي، وتتراجع أسعار النفط والمواد الأولية. ومن المتوقع أن يعود النموالاقتصادي في ٢٠١٠، بعد تراجع خطر تفشي الأزمة في النظام المالي الشامل. مبينا أن عمق الأزمة المالية، وحدتها، وطابعها العاصف أدى إلى اهتزاز الكثير من القناعات والمسلمات التي كانت تشكل "إسمنت" النظام الرأسمالي. فقد تساقطت فرضيات كانت بمثابة الإنجيل الاقتصادي والأخلاقي لدى صقور الليبرالية الجديدة، ولاحتواء التداعيات الناجمة عن الأزمة برزت هناك مفاهيم غابت لفترة طويلة، من قبيل: "ترشيد الرأسمالية" وتجديد قواعد انتظام وضبط نشاط الرأسمالية -بحسب ما صرح الكثير من أنصار النظام الرأسمالي.

## تعزيز الشفافية

ويؤكد خالد الحارثي (المحلل الاقتصادي) أن نتائج قمة العشرين أتت بما هو متوقع من قبل الاقتصاديين، حيث شددت على إصلاح النظام المالي وتطوير الأنظمة الحالية بفرض مزيد من الرقابة وتعزيز الشفافية ويتضح أن هذه النقاط هي كانت أبرز أهم المسببات للأزمة المالية الحالية وساهمت بشكل مباشر في شمول الأزمة جميع الاقتصاديات، لافتا إلى أن القمة أكدت على تنظيم صناديق التحوط وهذه نقطة مفصلية إذ أنها قد تساهم هذه الصناديق في حل الأزمة أو مضاعفتها وبالتالي كان هناك توجه لدى الـG٢٠ على تنظيم هذه الصناديق وزيادة شفافيتها وتوظيفها لمعالجة الأزمة بما لا يضر أصحاب هذه الصناديق، كما لفت نظري المطالبة بزيادة الشفافية لبعض السندات المرتبطة بالرهانات العقارية مشيرا إلى أن تأكيد القادة في بيانهم الختامي عن فصل العمل الإصلاحي الداخلي لكل دولة على حدة يعطي مرونة أكبر في مجابهة الأزمة المالية ويحمل القائمون على المؤسسات المالية والنقدية في الدول النامية مرونة أكبر في التحكم بأسعار الفائدة والإنفاق الحكومي مما يعزز النمو الاقتصادي الداخلي لكل دولة وتحجيم آثار الأزمة.

خالد الحارثي

**"الحارثي: المطالبة بزيادة الشفافية لبعض السندات المرتبطة بالرهانات العقارية"**

وأضاف: إن إشارة الرئيس الأمريكي إلى تذليل المعوقات في التجارة وحركة الأسواق هي نقطة مهمة خصوصا إذا ما أدركنا أن الحمائية تزداد في أوقات الأزمات وتفرض قيودا إضافية لدى الدول النامية من الأزمات، ومن هنا أكد ببانهم الختامي على مساعدة الدول النامية بشكل يزيد من مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي ويقلل من آثار الأزمة عليها، وأبرز ما لفت نظري هو التركيز على إعطاء دور أكبر لصندوق النقد الدولي في التنظيم والرقابة للسياسات النقدية وتعزيز دعمه للدول النامية ليقوم بدور محوري في استراتيجية حل الأزمة.

وحول تاريخ تسليم وزراء المالية تفاصيل الخمسين اقتراحا المقرر في ٣١ مارس العام المقبل أكد الحارثي أن إلـزام الـوزراء بصياغة التفاصيل وتقديمها في موعد محدد يعطي مؤشرات على أن هناك دراسات أكبر ستتم من جانب القائمين على المؤسسات المالية والنقدية لتقديمها بشكل ملموس لتنسيق ذلك الاجتماع المقبل لـG٢٠ المزمع عقده في شهر إبريل العام المقبل.

وأضاف أن خطاب خادم الحرمين الشريفين في القمة كان أكثر شمولية رسم فيه -يحفظه الله- خريطة طريق اقتصادية لحل هذه الأزمة حيث فند أسباب هذه الأزمة مشيرا إلى أن العولمة غير المنضبطة وضعف الرقابة ساهمت في حدوث أزمة القطاعات المالية، ومن هنا يوضح خادم الحرمين الشريفين تحفظ الحكومة السعودية على النظام المالي الحالي وأن ما سببه من ضعف الرقابة من أزمة شملت الدول الناشئة والمتقدمة وكان تمثيله للدول النامية والعربية تمثيل مشرف ورائد حيث طالب الدول المانحة وصندوق النقد والبنك الدولي بدعم أكبر للدول النامية.

وأردف يقول: إن تأكيد خادم الحرمين الشريفين على مضي المملكة قدما في تعزيز المشاريع والخدمات الأساسية في القطاعين الحكومي والنفطي هو دليل على قوة الاقتصاد السعودي ومتانته ومن هنا تظهر السياسات الحكيمة من قبل الحكومة في تعزيز احتياطياتها في الثلاث ميزانيات السابقة ضمانا في إكمال مسيرتها في التنمية والتطوير الداخلي.

وأكد الحارثي أن تأكيد خادم الحرمين الشريفين في كلمته على حرص المملكة على استقرار أسواق البترول دليل على تفضيلها لدول الأوبك وسياساتها المتوازنة مما لا يضر الدول المنتجة والمستهلكة.